Issue 5660 Monday 20/2/2017
الزمان – السنة التاسعة عشرة العدد 5660 الاثنين 21 من جمادى الاولى 1438 هـ 20 من شباط (فبراير) 2017م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/19. UK

أمام أنظار رئيس الوزراء

حتوتة أم قصة أم خارطة طريق؟

كريم محمود عبود
بغداد

□ لقدجئتك وكلي شوق لسماع ردك بشأن ما طالبت به في الحلقة السابعة وسأبدأ بطلبك الغاء القوانين التالية وبعدها الاخريات ليسهل علي استيعابها
أ – قانون التعرفة الكمركية –
ب – قانون حماية المنتج المحلي –
ج – قانون حماية المستهلك –
د – قانون مكافحه اغراق السوق
– وكذلك الغاء العقود مع الشركات العالمية للتقييس والسيطرة ، فهلا وضحت لنا ذلك مشكورا

– نعم لك ما تحب .

تلك امة قد خلت , لوتساءلت وسألت من هم على اطلاع بتلك القوانين والعقود ودواخلها ومدى تطبيقها ونتائجها الايجابية والسلبية لعلمت بأنها حبر على ورق وما هي الا مضيعة للمال والجهد والوقت لاغير ومن قال غير ذلك فليأتني بواحدة من إيجابياتها تتناسب مع ما بذل من اجلها ان استطاع ولو راجعت ما شرحته لك في الحلقات السابقة بتمعن ودراسة مستفيضة لوجدت البدائل التي طرحناها اوسع واكثر ايجابية واقل سلبية واسهل تطبيقا واكثر مردوداً واقل نفقات من تلك القوانين والعقود كل ذلك دفعنا للمطالبة بالغائها والعمل بما طرحناه في الحلقات السابقة .

□ نعم سأراجع ما شرحت لي في الحلقات السابقة مع كوني قد مررت عليها ليس كمر الكرام ,مع ذلك سأعيد قراءتها مرارا وتكرارا لعلي أجد ما تدعوني اليه ، ولكن الذي استغربت منه دعوتك للتريث بتطبيق المبادرة الصناعية والزراعية والسكنية التي رصد لها مبلغ ستة تريليونات دينار ,انه مبلغ ضخم لا يستهان به وفي تصوري ان هذه المبادرة سترتقي بالصناعة والزراعة الى مستوى لم تصله في الفترات السابقة وستخفف من ازمة السكن بشكل ملموس ومن ثم عرجت لمفردة البطاقة التموينية والمعونة الاجتماعية ومستحقيها . لقد التبس علي الامر؟ هلا وضحتها لنا مشكورا .

– سبق ان قلت تلك امة قد خلت والان سأكررها تلك امة قد خلت ,لو قمت بمراجعة المبادرات السابقة المتعلقة بالصناعة والزراعة لوجدتها قد تسربت لغير مقاصدها الا القليل القليل منه وأله وأله وانه لقسم عظيم ليست ستة تريليون بل لو ستون تريليونا لن تتحرك الصناعة والزراعة والسكن قيد انملة عما هي عليها الان الا القليل القليل ولايتناسب مع تلك الاموال التي رصدت لها ,مثل هكذا اساليب وطرق ما هي الا ابواب للفساد وهدر و مضيعة للمال العام والوقت ، ولتكن لنا العبرة من مثيلاتها السابقة أين ذهبت وما نتائجها ولو تجولت في الاسواق باحثا عن منتج صناعي او زراعي عراقي سوف لن تجد وأن وجدت ستجد قشور القشور من المنتجات الزراعية والصناعية ومن كان كلف نقله أكبر من كلف انتاجه ولو فتشت عن الاسباب فسوف لن تجد قلة المال اوقلة العدد والعدة والايدي العاملة او شح الادمغة اواحداها هوالسبب بعدم عرض المنتجات الصناعية والزراعية العراقية في الاسوق بل ستجد السبب امرة عجيب هو ان المنتجات الصناعية والزراعية التي يمكن انتاجها قي العراق والتي يتم استيرادها من الخارج هي اقل كلف من مثيلاتها ناهيك عن جودة بعضها لو تم انتاجها داخل العراق ,لهذا تجد الكثير من الصناعيين والزراعيين قد تحولوا من الصناعة والزراعة الى التجارة لكبر جدواها الاقتصادية وقلة مجهودها و سرعة تبادلها .

اما ما يخص سلف الاسكان فستسبب تضخما بأسعار المواد الانشائية وكذلك اجور العاملين بها وبنسب قد تتجاوز 40بالمئة بقسم منها والقسم الاخر قد تتجاوز 15 بالمئة وهذه النسب ستتسرب الى باقي المواد ومنها المعيشية والخدمية كما حدث في سابقاتها وهذا سيعم على كافة طبقات المجتمع العراقي واليك الدليل الاتي :

قبل عدة سنين كانت سلفة الاسكان بنفس المواصفات التي تسلف بموجبها الان 30 مليون دينار اما الان اصبحت 50 مليون دينار ,ولنتسائل ما سبب تلك الزيادة والتي قدرها 20مليون دينار ستجد السبب هو ما احدثته تلك السلف السابقة بألقسم الاكبرمن التضخم ومثل هذا سيحدث عند تنفيذ ما تم الشروع به وسيستمر وتتفاقم الازمات النقدية والمالية والاقتصادية شئنا ام ابينا وسيكون وبالا على الجميع ولايمكن الفرار منه مهما حصلت زيادة في الواردات والماضي القريب خير دليل .

لكي نتلافا ما تقدم من سلبيات تلك المبادرات وحتى السلف الصغيرة للعاطلين عن العمل لابد من الرجوع لما طرحناه في الحلقات السابقة ومن ثم العمل بتلك المبادرات (الصناعية والزراعية والسكنية والعاطلين عن العمل) ولهذه الاسباب طالبنا ونطالب بالتريث بتنفيذ تلك المبادرات ونحن على استعداد لمناقشة ما تم طرحه من قبلنا امام المسؤولين وذوي الاختصاص وباوسع صورة لكي نثبت صحة ما ندعيه خدمة للصالح العام لاغيرها .

أما ما يخص البطاقة التموينية والمعونة الاجتماعية ومستحقيها فاليك ما يلي :-
أنا من عائلة متوسطة الدخل والكثير من ارحامي ومعارفي كذلك الا القليل منهم من هو فوقها و دونها ولو اطلعت عليهم جميعا لن تجد من يستحق اي مفردة من مفردات البطاقة التموينية الا القليل القليل ومع ذلك تجد الكل يسارعون لاستلامها ومنهم الداعي المحترم وعلى ما أظن جنابك الكريم أحدهم ومنهم من يدعي بأن سبب استلامها بالاصل هو كونها مستمسكا رسميا وهذا هراء وكذلك المعونة الاجتماعية مع صعوبة التعرف على من هم الحاصلون عليها ومع ذلك انا على علم بما لايقل عن ستة افراد من معارفي مع قلتهم حاصلين على تلك المعونة مع كونهم لايستحقون منها لادرهما ولا دينارا وانا على يقين تام بان ما لايقل عن 70 بالمئة من الذين يستلمون مفردات البطاقة التموينية والمعونة الاجتماعية لايستحقونها مطلقا ولو راجعت كتاباتنا واطروحاتنا مجتمعة لوجدت بانها ستحجب تلك المعونة ومفردات البطاقة التموينية عن مالايقل عن 70بالمئة من هؤلاء وبهذا سيتم زيادة مبالغها ومفرداتها عما هي عليها الان ودفعها لمستحقيها لحين الغائها بعد مدة من الزمن تم تقديرها بثلاث سنين وحسب حساباتنا التي تطرقنا اليها وهذا هومضمون ما طرحناه وطالبنا به حول موضوع (اعادة النظر بمفردات البطاقة التموينية ومبالغ الاعانة الاجتماعية) –

□ اشعر باني قد اثقلت عليك كثيرا ولكن بسببك فقد كنت خير مجيب لما اسألك وسعة صدرك واسلوبك الشيق السلس البعيد عن المصطلحات الرنانة الجوف كلها دفعتني للتوسع باسئلتي ولكن لدي سؤال اخير ارجو ان تجيبني بالصراحه التي لمستها وعودتني عليها ,ماذا ترتجي مما تطرحه وما هي النتائج التي ستوصلنا أليها كتاباتك واطروحاتك لو تفضلت بتبيانها مشكورا ؟

– لك ما تحب ولكن ارجو أن لاتستغرب من تلك النتائج لشموليتها وكبرها وصعوبة تنفيذها كما يخيل لك ولبعض الاخرين ولكني سأتمثل بقول احد شعرائنا الغابرين (وَتَعْظُمُ في عَينِ الصَغيرِ صِغارُها وَتَصْغُرُ في عَينِ العَظيمِ العَظائِمُ)

ان ما ارتجيه وانا صادق بما ادعيه هو خدمه الصالح العام ولا ارتجي اي مصلحة خاصة صغرت او كبرت وعلى أختلاف اشكالها والوانها ولا اطالب سوى المساعدة والتمكين من أأله لفعل ذلك وان ارى وطني وشعبه باعلى مراتب الرقي والنعيم والرفاهية وان لا ارى البؤس والفقر والحاجة والحرمان بوجوههم مع وجود عوامل عديدة وواسعة لتحقيق ذلك .

اما النتائج فسألخصها لك بالارقام والتواريخ والازمان أن تم الاخذ بما تم شرحه والتطرق اليه في حلقاتنا السابقة ومن أأله التوفيق (وأن أأله في عون العبد ما دام العبد قي عون اخيه) .

من المعلوم لدى الجميع عند قيام أي شخص او اسرة او مجموعة او شركة او دولة بالتفكير بالقيام بأي عمل مهما كان نوعه لابد من ان هناك فترة زمنية تسبق التنفيذ المباشر وذلك لدراسة وتهيئة العوامل والمستلزمات التي من شأنها الاسراع بتنفيذ ذلك العمل وقد تطول وتقصر حسب حجمه ومدى جديه ومثابرة العاملين ونوعية تلك العوامل والمستلزمات ولكي يتم البدء بتنفيذ ما تم طرحه في الحلقات السابقة لابد من وجود فترة زمنيه لتهيئة تلك العوامل ومستلزمات تنفيذها وانجاحها وفي تقديرنا ان تلك الفترة التي تتعلق بما تم طرحه من قبلنا تقدر بين ستة وثمانية اشهر من العمل المستمر ليل نهار وبكادر يتم تهيئته بمستوى عالي من المعرفة والمثابرة والاخلاص عندها تبدأ المباشرة بتنفيذ ماتم تناوله في الحلقات السابقة وبفترات زمنية محددة بعد انتهاء زمن التحضير وسيبدأ التنفيذ وسيحصل ما يلي :-

1- بعد أنتهاء المدة الزمنية للتحضير والتي تتراوح بين ستة وثمانية اشهرسيحصل التالي بأذن أأله ومشيأته :

أ – ستحصل زيادة لصالح الميزانية العامة قدرها (20 ترليون دينار) تقريبا لكل سنة عما هو عليه الان وتكون طردية مع الجزء الاكبر مما يتم أدخاله من العملات الصعبة

ب – ستكون اسعارالعملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الاجنبية ثابتة ولفترات طويلة كما هي في بعض الدول ومنها الجوار حيث ان اسعار عملاتها ثابتة ومن فترات بعيدة امام العملات الاجنبية وأن حدث تغير فهو غير منظور لضئالته.

ج – سيتوقف تهريب العملة (الدولار) للخارج وبكافة اشكال وطرق التهريب مهما كان المقابل حاذقا سوى قشور تلك العملات وبسبب بخل وحرص بعضهم .

د – سيبدأ العد التنازلي للمدفوعات الخارجية للقطاع الخاص من العملات الاجنبية وبنسب واضحة جدا وسيتم الاستفادة من تلك النسب لمشاريع للقطاع العام .

ذ – سيتم ألغاء ألضرائب على جميع ألبضائع ألمستوردة وفتح ألمنافذ ألحدودية على مصراعيها بأستثناء ما هو مضر بمصلحة المواطن والوطن والانسانية .

2- خلال سنتين من بدء التنفيذ سيحصل ما يلي :

أ – سيتضاعف دخل الدولة الداخلي من الداخل وستتم المحافظة على المليارات من اموال القطاع العام من التضائل والاندثار نتيجة ايقاف التضخم المستمر بجميع متطلبات الحياتية للمواطن العراقي وبالمحافظة على ثبات القوة الشرائية للدينار العراقي .

ب – على أكثر تقدير سيعاد تشغيل كافة معامل القطاع العام والمختلط والخاص وبنسب تصاعدية مع مرور الزمن في المناطق الامنة .

ج – سيتوقف دخول البضائع الرديئة الى الاسواق العراقية سواء من الداخل او الخارج وكذلك المهربة .

ج – سوف لن يبقى احد من ساكني الزرايب وحضائر الحيوانات وفارشي الارض الا وكان لهم سكن مقبول نوعا ما.

د – سيتم زيادة مفردات البطاقة التموينية وتقليص ألمستفيدين منها تدريجيا لحين ألغائها بعد مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات .

ذ – سوف لم وان يبقى من ليس له مورد ولا يستطيع العمل وليس له معين شرعي قادرعلى اعانته لاسباب مختلفه بدون مورد عيش مقبول .

ر – سيتم استثمار العملات الصعبة المكدسة لدى المواطنين والتي تقدر بألمليارات والتي سيتم استبدالها بالعملة المحلية وذلك لوجود عوامل تدفعهم لذلك دفعا كما ذكرنا في احدى حلقاتنا السابقة الا القليل من حائزي تلك العملات لوجود اسباب موجبة لها وستكون العملة المحلية (الدينار العراقي) هو السائد بل سينسى ويتناسى الكثيرمن المواطنين شكل ولون العملات الاجنبية وذلك بسبب ثبات قوة الشرائية الدينارالعراقي وتذبذب العملات الصعبة وانحدارها كما هو في الكثير من بلدان العالم مع كونك ستراه امرا عجيبا .

4- خلال ثلاث سنين من بدء التنفيذ سيحصل ما يلي :

أ – القضاء على 30بالمئة من البطاله والبطاله المقنعه وبعد خمس سنوات على 70 بالمئة من البطاله العامة وبعد ثمان سنوات لم و لن يبقى عاطل عن العمل لمن يريد العمل .

ب – سوف لم و لن تدخل العراق منتجات زراعية وبعض المنتجات الحيوانية ومشتقاتها وكذلك الصناعية من ألخارج والتي يمكن انتاجه في ألعراق ألا ما ندر وضروري وفي ألحالات الشاذة والتعجيزية .

ج – ستتحول الكثير من اموال القطاع الخاص التجارية الى مشاريع صناعية وزراعية وخدمية وتعليمية وصحية بسبب سعة جدواها الاقتصادية وهنا يسعود كلا الى اصله الزراعي والصناعي والخدمي والتجاري وما شابه شاؤا ام ابوا ألا القليل منهم .

5- خلال اربع سنوات من بدء التنفيذ سيتم شمول كافة العاملين في القطاع الخاص بالضمان ألاجتماعي الطوعي وألاجباري كما هو في القطاع العام .

6- خلال ثمان سنوات من بدء التنفيذ لم ولن تبقى عائلة عراقية ذات الدخل المحدود ساكنه بالايجار و من بقى منهم ستتحمل الدولة جزء لايستهان به من تلك الايجارات لحين القضاء على ازمة السكن باستثناء القلة من الذين يرون ان ذلك انفع لهم وبشروط تعلن في حينها .

7- بعد فترة طالت أو قصرت ستعاد الاموال العراقية المهربة والمستثمرة في الخارج .

8- عند تنفيذ ما تقدم ولو بمراحل ستظهر نتائج ايجابية اخرى ومتسلسلة تتعلق بالنواحي الامنية والصحية والثقافية والاستقرارالنفسي والمعيشي الآني والمستقبلي للمواطن وستحافظ مدخراته على قوتها الشرائية ولفترات طويلة .

وآخيرا وليس اخرا يجب اعادة النظر بجميع مؤسسات الدولة ومنتسبيها بدءا من الوارده وانتهاء بالصادرة .

حسب توقعي ونتيجة لدراسة مستفيضة لما تقدم ودراسات اخرى شاملة تتعلق بالزراعة والصناعة والسكن والتعليم والصحة والنقل وما شابه وخلال فترة 10الى 15سنة من العمل بها سيصل العراق في تقدمه الى نسبة 75بالمئة لما هي عليه الان الجارتان تركيا وايران ذلك في الحالة الطبيعية وكذلك سيختصر الزمن وزيادة نسبة التقدم في حال الاستثمار الامثل للثروات الوطنية من النفط والغاز وباقي الثروات الطبيعية والبشرية ان شاء الله .

□ استميحك عذرا لقد ذكرت في مجمل حديثك بهذه الحلقة أن هنالك فترة زمنية تستغرق من ستة الى ثمانية اشهر تسبق التنفيذ المباشر وذلك لدراسة وتهيئة العوامل والمستلزمات التي من شأنها الاسراع بتنفيذ وأنجاح ما طرحته بمجمل الحلقات هلا تفضلت بتبيانها مشكورا .

– نعم ذكرت ذلك ولكن كما يقال (ما كل ما يعرف يقال ولعل في تبيانها الضرر) أنا على يقين وبينة من امري أن في ذكرها وتبيانها قبل التطبيق يحصل ضرر لشريحة واخرى من المجتمع وستكثر المطبات والعصي بعجلة سيرها وستظهر معوقات لايمكن التغلب عليها بسهولة وستزيد فترة الانجاز وكلفها وستقلل من نتائجها المرجوة او قد تطيح بالنسبة الاكبر من العملية برمتها ولتلافي ذلك لايمكن تبيانه امام الجمهور سوى اصحاب القرار ولأضيق حلقة لكونها من اهم عوامل نجاح او فشل ما قمنا بطرحه فكيف تطلب ذلك منا لهذا لايمكننا الاجابة على ما طلبته مع الاعتذار الشديد؟ .

□ أشكرك شكرا جزيلا لقد انرتني بشرحك لما قمت بطرحه من حلول لما نعاني من مشاكل على مختلف الاصعدة والتي لابد من ايجاد حلول لها ، ولكن هل ترى من الممكن الاخذ والعمل بما طرحته بظرف مثل ظرفنا الحالي الذي اختلط فيه الحابل بألنابل والسقيم بألناصح مع قلته و كثرة الذئاب وانتشارها بجميع مفاصل الدولة وأستميحك عذرا بأنك كمن ينفخ بقربه لاتعد ثقوبها .

– نعم كل ما ذكرته واجد ولكنك لم تشر الى ما ذكرناه حول الواردة والصادرة وما المقصود منها ، ثم الم تعلم بأن:-

(الخيرفي الناس مصنوع اذا جبروا...والشر في الناس لايفنى وان قبروا)

(فالقومُ لولا عقاب البعث ما عبدوا ... رباً ولولا الثوَابُ المرتجى كفروا)

(وفي الزرازير جُبن وهي طائرة ... وفي البزاةِ شموخٌ وهي تحتضر)

(والعزمُ في الروح حقٌ ليس ينكره ...عزمُ السواعد شاءَ الناسُ أم نكروا)

(وخُلقُ الناس عبيداً للذي يأبى الخضوعْ ...فإذا ما هبَّ يوماً سائراً سار الجميعْ)

رحم أأله جبران خليل جبران.

أما ما يخص البطاقة التموينية والمعونة الاجتماعية ومستحقيها فأليك ما يلي :- أنا من عائله متوسطة الدخل والكثير من ارحامي ومعارفي كذلك الا القليل منهم من هو فوقها و دونها ولو اطلعت عليهم جميعا لن تجد من يستحق اي مفردة من مفردات البطاقة التموينية الا القليل القليل ومع ذلك تجد الكل يسارعون لاستلامها ومنهم الداعي المحترم وعلى ما أظن جنابك الكريم أحدهم ومنهم من يدعي بأن سبب استلامها بالاصل هو كونها مستمسكا رسميا وهذا هراء وكذلك المعونة الاجتماعية مع صعوبة التعرف على من هم الحاصلون عليها ومع ذلك انا على علم بما لايقل عن ستة افراد من معارفي مع قلتهم حاصلين على تلك المعونة مع كونهم لايستحقون منها لادرهما ولا دينارا وانا على يقين تام بان ما لايقل عن 70 بالمئة من الذين يستلمون مفردات البطاقة التموينية والمعونة الاجتماعية لايستحقونها مطلقا ولو راجعت كتاباتنا واطروحاتنا مجتمعة لوجدت بانها ستحجب تلك المعونة ومفردات البطاقة التموينية عن مالايقل عن 70 بالمئة من هؤلاء وبهذا سيتم زيادة مبالغها ومفرداتها عما هي عليها الان ودفعها لمستحقيها لحين الغائها بعد مدة من الزمن تم تقديرها بثلاث سنين وحسب حساباتنا التي تطرقنا اليها وهذا هومضمون ما طرحناه وطالبنا به حول موضوع (اعادة النظر بمفردات البطاقة التموينية ومبالغ الاعانة الاجتماعية) -

فقراء العراق ضحية السياسة

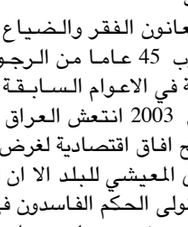

منتظر فوزي الموسوي
بغداد

الفقر هو حالة من عدم القدرة على تأمين أساسيّات الحياة، وقد تلازمه قلّة الحيلة، وعدم القدرة على العمل لتأمين ما يلزم،لادامة حياة سعيدة والعيش بكرامة

اسباب الفقر

نجد أن أهم أسباب الفقر تندرج تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي أما بعد سياسي أو اجتماعي وتعد تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل

البعد السياسي

في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها العراق عبر سنين وخاصة ابان الحكم الصدامي منذ توليه الحكم خاض العراق حروب تعسفية مع دول الجوار ومع دول التحالف الامريكي اثر ذلك سلبيا على الوضع الاقتصادي للبلد وبعد حرب الخليج زاد الطين بلة وضع العراق تحت البند السابع وفرض الحصار الاقتصادي علية من قبل قرار الامم المتحدة حيث اصدر مجلس الأمن خلال الأعوام من 1990– 2000 ثلاثة وخمسين قراراً خاصاً بحالة العراق، أهمها قرار فرض الحصار على العراق، وقرار إخراج العراق من الكويت وقرار النفط مقابل الغذاء كل هذا الاضطهاد الذي عصف بالشعب

مازال العراقيون يعانون الفقر والضياع والجوع في أرضهم ونحن نمر مايقارب 45 عاما من الرجوع الى الهاوية اثر العقوبات الدولية في الاعوام السابقة بعد سقوط الحكم الدكتاتوري في عام 2003 انتعش العراق نفسياً وظل البعض يتامل بان سوف تفتح افاق اقتصادية لغرض القضاء على البطالة وتغير حال المستوى المعيشي للبلد الا ان المحاصصة الحزبية هيمنت على البلد وتولى الحكم الفاسدون في المؤسسات ودوائر الدولة ومازالو ياكلون ويشربون على حساب الفقراء والايتام ماذا بعد هدر اموال الشعب والبلد هل يصحو ضمائر المسوؤلين في الحكم بلد مليء بالايتام والفقراء والمساكين والارامل والشهداء ومازال وضع العراق بعد الفقر يعاني من ارهاب داعشي وارهاب سياسي والضحية الشعب.

اسئلة موضوعية

فهل يصحو الشعب من غفلتة في الانتخابات المقبلة؟
والسؤال يطرح الى الحكومة التشريعية في البرلمان
ماذا لو اعطت نسبة لهم من واردات النفط ؟
ماذا لو اعطت ارضا ملكا لهم كي يحفظ كرامته الانسان العراقي
ماذا لو وضعت الحكومة دراسة بحكومة انفاذ وطني تعمل على انعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة؟
اين انتم من حكومة الإمام علي (عليه السلام) عندما كان يحكم بلاد المسلمين وكانت واسعة جداً، تشمل ما يقارب خمسين دولة حسب خارطة اليوم، منها مصر والحجاز واليمن وإيران والخليج والعراق وغيرها، فهي أكبر دولة في عالم ذلك اليوم، ومع ذلك وفر الإمام (عليه السلام) بسياسته الحكيمة كل ذلك لكل شعبه.فكيف أعطاهم (عليه السلام) المسكن؟
من الطبيعي أن الإمام (عليه السلام) طبق قانون الإسلام بكامله، فالقانون الشرعي يقول: (الأرض لله ولمن عمّرها) فكان (عليه السلام) يعطي الأرض للناس مجاناً، ثم يساعدهم من بيت المال لأجل إحياء الأراضي وعمرانها.
كما اشار الامام بلهجة الذم (لو كان الفقر رجلاً لقتلته)
ونرى اليوم اغلب دول العالم التي ليس لها مورد اقتصادي تعيش على الضرائب والسياحة وغير ذلك فنجد البطالة 2 بالمئةاما في العراق لكونه بلدا غنيا بالنفط ومشتقاتة وحسب ماذكر رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في البرلمان العراقي، إن »معدلات الفقر في العراق ستتجاوز الـ 30 بالمئة خلال 2016– 2017 بسبب سياسة التقشف المالي التي تبنتها الحكومة، وتسببت في توقف تنفيذ مئات المشاريع في مختلف المحافظات، إثر تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن المفرح والمبكي ان العراق يحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج للنفط في منظمة أوبك كما يضم العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، ويبلغ أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الامريكي .
كما يبلغ حجم احتياطي النفط العراقي المؤكد نحو 112 مليار برميل، فيما يبلغ احتياطي الغاز المعلن وفقاً لبيانات لوزارة النفط العراقية نحو 126تريليون قدم مكعبة وحسب قول الخبراء ان اقتصاد العراق لولا ظروفة التي تمر بالبلاد لكان يضاهي اقتصاد الصين في الثورة الصناعية
البعد الاجتماعي:
ان حالات الفقر التي تفشت في البلد ولّدت تاثيرا على التعليم و انخفاض مستوى الدراسة وظهور الأمية وتدني الواقع الصحي من نقص الادوية وغلائها وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض كما إن ظهور المشكلات الاجتماعية كالتفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى اللجوء إلى نزول الأطفال او تفرد الاسرة إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجاتهم من مأكل وملبس وبالتالي تولد انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
ولايخفى على أي شخص النفايات في بعض المدن العراقية لا تشكل فقط تهديداً جديداً على حياة العراقيين،والبيئة لما لها من أضرار صحية مباشرة وغير مباشرة، ولكنها تعد مصدرا للرزق تبحث عنه العائلات الفقيرة التي تعاني بمستوى ادنا من العيش للبحث عن مواد مستهلكة وغيرها

مواجهة الفقر

كما يشكل الفقر تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد ومصدرا رئيسيا للقلق وعدم اطمئنان الفرد على حاضره ومستقبله. ونجد كثيراً من علماء الاجتماع قد اهتموا بوضع المقترحات لمواجهة الفقر كاكتسابهم للايدي العاملة لتطوير الثورة الصناعية كانشاء معامل انتاجية ممايقلل نسبة البطالة والاستفادة من خبراتهم البسيطة ولهذا ان الطابع الاقتصادي في العراق هو عدم وضع ستراتيجية لحل ازمة الفقر والقضاء على البطالة ولهذا السياسيون يتوارون عن مشكلة الشعب والاختصار لسد حاجتهم وحب الذات والكل يغرد على ليلاه
متى يصحو ضمائركم ياساسة العراق
فإلى متى فقراء العراق يتضورون جوعا ونحن بلد الزراعة والصناعة والنفط ؟
والمسؤولية بأيديكم وتغيير الوضع وتحسين الاقتصاد بأيديكم فالحر تكفي الاشارة كما قالها الامام الحسين ع (كونوا احرارا في دنياكم).